حدث افتراضي

"الخليل - دراسة حالة لأثر المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الفلسطينيين تحت الاحتلال"

عُقد من قبل
لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، 27 أبريل 2022

موجز الرئيس

عُقد حدث **"الخليل - دراسة حالة لتأثير المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الفلسطينيين تحت الاحتلال"** في 27 أبريل 2022، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدار الحدث نائب رئيس اللجنة والممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة سعادة السيد أرماناثا كريستياوان ناصر. وقد تألف من جلسة افتتاحية مع ملاحظات من نائب الرئيس، والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة سعادة السيد رياض منصور. وضمت اللجنة المدافع الفلسطيني عن حقوق الإنسان السيد هشام شرباتي، مديرة المناصرة في معهد فلسطين للدبلوماسية العامة السيدة إيناس عبد الرازق، مدير العلاقات الدولية السيد سليمان الخطيب، والمؤسس المشارك والعضو في منظمة غير حكومية إسرائيلية فلسطينية "مقاتلون من أجل السلام" السيد أفنير ويشنيتسر.

شاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي استمر ساعتين على منصة ويبيكس. تم بث الحدث على الهواء مباشرة على تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وكذلك على قنوات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للجنة، وأتيحت للجمهور فرصة إبداء التعليقات وطرح الأسئلة على المشاركين في حلقة النقاش.

في الافتتاح، شرح السفير **ناصر** تفويض اللجنة برفع الوعي دوليا بقضية فلسطين والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني يوميا. ركز هذا الحدث على مدينة الخليل كدليل على الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية والتحديات الخاصة التي يواجهها الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من هذه المستوطنات. تمارس إسرائيل سيطرة مباشرة على 20 في المائة من مدينة الخليل المعروفة باسم "H2"، وهي موطن لحوالي 33000 فلسطيني وبضع مئات من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في جيب محصن يحميه جيش الدفاع الإسرائيلي. تميزت دراسة حالة الخليل بحوادث عنف المستوطنين الموثقة جيدًا والمتكررة، وتأثير عمليات الإغلاق على آلاف الفلسطينيين المعزولين عن بقية السكان بشبكة واسعة من البوابات والجدران والأسوار والوجود العسكري الإسرائيلي المكثف الذي يفرض هذا الفصل. ظل الوضع متقلبًا يتردد صداه سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. قدم السفير ناصر المتحدثين وقال إن الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام أكدوا مجدداً على مدى عدة سنوات أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون

الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام، داعياً إسرائيل، قوات الاحتلال، وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور وبشكل كامل. كما أعربت اللجنة مرارًا وتكرارًا عن قلقها إزاء استمرار أنشطة الاستيطان ودعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

شكر **السفير منصور** في كلمته الافتتاحية السفير ناصر ومكتب اللجنة على تنظيم الحدث. كما أعرب عن امتنانه للمشاركين في حلقة النقاش وشكرهم على مشاركتهم.

تمنى **السيد هشام شرباتي** أن يساعد عرضه في زيادة الوعي بالوضع في الخليل، وخاصة في الأمم المتحدة. وعرض السيد شرباتي عدة خرائط توضح تقسيم الخليل إلى مناطق تعرف باسم "H1" و "H2" بالإضافة إلى تفاصيل حول الأثر على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة الخليل جراء الوجود العسكري الإسرائيلي المكثف والمستمر وعنف المستوطنين والفصل العنصري في وسط المدينة الذي يتم تنفيذه من خلال معدات التعرف على الوجه والأسوار والجدران ونقاط التفتيش على نطاق واسع. أظهرت الصور القديمة والحديثة لشارع الشهداء في وسط المدينة التناقض الصارخ بين منطقة مزدهرة بالحياة والأنشطة الاقتصادية قبل حوالي ثلاثين عامًا والوضع الحالي لشارع فارغ تمامًا به متاجر مغلقة بسبب البيئة القسرية المفروضة على الفلسطينيين. كما أظهرت صور أخرى وجود طرق ذات مداخل منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين، والتي أطلق عليها اسم "طرق الفصل العنصري".

أكدت **السيدة إيناس عبد الرازق** أن الخليل "نموذج مصغر للاحتلال الإسرائيلي وحالة من الفصل العنصري، مضيفة أنه من الضروري توثيق وإظهار الواقع الإنساني للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة. وهي مهمة ضرورية لأن العديد من الأجانب واجهوا صعوبات في دخول الضفة الغربية ولم يتمكنوا من مشاهدة الوضع على أرض الواقع مباشرة. ولهذه الغاية، أطلق المعهد الفلسطيني للدبلوماسية العامة مشروع "فلسطين الواقع الافتراضي" لنشر مقاطع فيديو توفر تجربة متكاملة في مناطق حول الضفة الغربية. وعرضت السيدة عبد الرازق مقتطفًا قصيرًا من فيديو لجولة افتراضية في الخليل بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية. صممت إسرائيل نظام عزل معقد وبيروقراطي للحفاظ على هيمنتها على الفلسطينيين. وشددت السيدة عبد الرازق على أن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في الخليل وبقية الضفة الغربية وغزة ستستمر إذا تقاعست الدول الأعضاء عن تقديم الدعم اللازم لإنهاء الإفلات من العقاب على تلك السياسات. كما أفادت بأن تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة وإنهاء الإفلات من العقاب يمثلان أساس أي حل في المستقبل، سواء حل الدولتين أو أي خيارات أخرى.

شارك **السيد سليمان الخطيب** تجربته في العيش في حزما، وهو مجتمع محلي يقع في شمال شرق القدس، بالقرب من نقطة تفتيش إسرائيلية ومستوطنات فضلا عن الجدار الفاصل. فقدت عائلته جزءًا كبيرًا من الأرض في أعقاب بناء هذا "الجدار العازل"، وهو وضع مشابه لأوضاع سكان الخليل وما حولها. تحدث السيد الخطيب عن معاناة عائلته بسبب الاحتلال الإسرائيلي، على عكس نوعية الحياة الراقية التي يتمتع بها المستوطنون الإسرائيليون. لقد عانت البيئة الطبيعية أيضًا من هذا الوضع، ودفعت محدودية الموارد والفرص الاقتصادية في المنطقة ج (حوالي 60 في المائة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة تقريبًا) السكان إلى المغادرة إلى المنطقة "أ" (حوالي 18 في المائة من الضفة الغربية تحت السيطرة السياسية والأمنية الفلسطينية). لطالما كان الوجود المستمر للجيش والمستوطنين مؤذيا للغاية لتلك المجتمعات المحلية، وأكثرهم من لاجئي 1948 من النقب، مذكرا بمثال قرية الخان الأحمر البدوية في وسط الضفة الغربية. يجب معالجة هذه الصدمة النفسية التي سببها الاحتلال، وخاصة للأطفال، وفقدان ثقافتهم من أجل ضمان حل سياسي دائم لهذا الوضع.

اعتقد العديد من الفلسطينيين أن محنتهم لن تُسمع ولن تُحل، لكن النجاح الذي تحقق في جنوب إفريقيا وأمثلة أخرى جددت فيهم الأمل.

قدم **السيد أفنير ويشنيتسر** روايته الشخصية عن نظام وصفه بأنه غير عادل للفلسطينيين وخطير على إسرائيل. وأوضح السيد ويشنيتسر أنه بدأ نشاطه في منطقة مسافر يطا، جنوب الخليل، وتعرض لما أسماه "العنف البطيء" الذي تمارسه دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين. كان هدف منظمته "مقاتلون من أجل السلام" إدانة واقع الاحتلال وتفكيك نظام الهيمنة هذا. يعد التمييز في الوصول إلى الموارد المائية المحدودة في جنوب تلال الخليل مثالاً واضحًا على هذا "العنف البطيء". هنا، لم تسمح السلطات الإسرائيلية للمجتمعات الفلسطينية بالارتباط بشبكة المياه، بل وهدمت شبكات توزيع المياه التي أقيمت دون تصاريح، والتي لم تُمنح أبدًا للفلسطينيين تقريبًا، بينما استولى المستوطنون على ينابيع المياه في تلك المناطق نفسها. ونتيجة لذلك، يتعين على المجتمعات الفلسطينية شراء المياه بتكلفة تزيد ستة أضعاف عن السعر العادي ونقلها بواسطة صهاريج غالبًا ما تصادرها السلطات الإسرائيلية. وأشار إلى أن هذا الوضع التمييزي ينتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، ولا يمكن قبوله.

خلال جلسة **الأسئلة والأجوبة**، شكر **السفير منصور** اللجنة والمتحدثين على شهاداتهم المؤثرة وذكر أنه على علم بحالة هذه المجتمعات ويتفهم مشاعر الإحباط والغضب من هذا الاحتلال المطول. وأضاف أنه من الضروري تثقيف المجتمع الدولي ووضع المساءلة والعدالة في صميم النقاش حول قضية فلسطين، إلى جانب قرارات الأمم المتحدة. وقد دعت البعثة المراقبة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى تعزيز المساءلة ونقل قصص معاناة الفلسطينيين في تلك المجتمعات من أجل فرض إنهاء الاحتلال. وشكر **السيد راي سيثول** من **البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة** نائب الرئيس، السفير منصور والمتحدثين على نشاطهم الدؤوب وعلى مشاركة خبراتهم. وذكر أن جنوب إفريقيا من أشد المؤيدين للقضية الفلسطينية، مضيفًا أن الاحتلال يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالعمل على عملية تنشيط المفاوضات المؤدية إلى حل الدولتين، مع دولة فلسطينية صالحة للعيش وسيادة معترف بها لكلا الدولتين.

تناول المتحدثون العديد من الأسئلة التي طرحها الجمهور. وحول التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي بشأن حماية الفلسطينيين في الخليل، شدد **المتحدثون** على أن هيئات ولجان الأمم المتحدة قد اتخذت العديد من القرارات لوقف الاستيطان والاحتلال، دون تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. مع أخذ مثال الجزاءات المفروضة نتيجة النزاعات في أوكرانيا أو العراق، لاحظ أحد المتحدثين كيف لم تُتخذ أي خطوة ملموسة تجاه إسرائيل على مر السنين. وبالتالي، لم يشعر الفلسطينيون بدعم المجتمع الدولي. كما ذُكر أن من مسؤولية الجميع المشاركة في إنهاء الاحتلال على كل المستويات.

دعا **المتحدثون** إلى اجتماع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري. وتم التأكيد على ضرورة أن تدرك الدول الأعضاء أن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل يطيل الاحتلال. ردًا على سؤال يتعلق بمسألة التخفيضات الضريبية للمنظمات التي تدعم المستوطنات، لوحظ أن العديد من مشاريع الاستيطان غير القانونية وفقًا للقانون الدولي تم تمويلها من قبل منظمات أمريكية وأوروبية. كان على الدول واجب التدخل ضد هذه المنظمات، بما في ذلك من خلال المحاكم أو فرض عقوبات فردية. كما تمت الإشارة إلى أهمية حماية الثقافة الفلسطينية الأصلية والحاجة إلى إيجاد بديل للوضع الراهن وضرورة أن يدعم الفلسطينيون المغتربون هذه الجهود ويستثمروا فيها.

شكرت **السفيرة عبد الهادي ناصر** في ملاحظاتها الختامية الرئيس واللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين والمتحدثين على عروضهم وشهاداتهم المفيدة وعلى رسالة الأمل التي قدموها. وشددت على أن السيد ويشنيتسر يمثل أحد الأصوات الإسرائيلية العديدة التي لم تُسمع بشكل كافٍ. وأفادت أن وضع الفلسطينيين كان ميؤوس منه في كثير من الأحيان، لكن يجب على منظمات المجتمع المدني أن تواصل جهودها لتحقيق العدالة. وأضاف **السفير منصور** أنه من الضروري الاستمرار في دعم حق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال القرارات والمقررات الأخرى وتوثيق الانتهاكات.

اختتم **السفير ناصر** الحدث.

* * *

*** ملاحظة: يعد هذا الموجز محاولة لتقديم صورة شاملة لمداولات الحدث الافتراضي. يمكن إيجاد مقطع فيديو للحدث على صفحة الويب الخاصة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف www.un.unispal.org وكذلك على صفحتها الرسمية على فيسبوك وحسابها على يوتيوب.

*** ملاحظة: وجهات النظر والآراء الواردة في هذا الموجز هي آراء المتحدثين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.